PUBLICATION: Al Akhbar			COUNTRY: Lebanon	
Date	Page/Section	Colour	Circulation	Frequency
June 4, 2008	10	No	10000	Daily

## مزايدة في أيلول لمنح تراخيص «الحزمة العريضة»

تعتزم الهيئة المنظمة للاتصالات إطلاق مزايدة عالمية لمنح ترخيصين لتأمين إمرار التخابر من لينان وإليه لشتى أنواع الاتصالات، أو ما يعرف بالحرّمة العريضة (Broadband)، وذلك في أيلول المقبل. وتشمل هذه المزايدة حقوق بناء «معابر الاتصالات الدولية» وتشغيلها، علمآ بأن هناك ترخيصاً ممنوحاً لشركة «اتصالات لبنان» التي ينتظر تأسيسها. وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة كمال شحادةإنالهيئة ستعطى كقوقأ حصرية لمن نبال تراخيص التحزمة العريضة والهاتفالخلوى،«ولمدةأوّلمةغمر محددة بعد، والسماح لهم بإنشاء شبيكة أساسية لقنوات التوصيل (backhaul) ومزاولة البيع بالجملة ومد الخطوط التأجيرية من شبكاتهم إلى مقدّمي خدمات آخرين». وأشبار شحادة في لقاء مع الصحافيين أمس إلى أن إصدار التراخيص بصت

في عمل الهيئة التي تسعى إلى تشجيع استشمارات جديدة كبرى في مجال شبكات الإلياف البصرية للنقل السريع، ونشر خدماتها في كل المناطق اللبنانية، بالإضافة إلى استخدام فعال لحير الترددات اللاسلكية الوطنية، فضلا عن إدخال المنافسة إلى قطاع الاتصالات. ورأى أن إنشاء «ليمان تيليكوم» هو أمر هام جدأ بالنسبة إلى تنظيم القطاع وتحريره ومن ثم خصخصته، إذ «يجب الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال فأسعار الخدمات المقدمة لم تنخفض من دون هكذا خطوات»، مشبراً إلى أن نتائج «احتكار الدولية لموزع التخابر في أوجيرو والواقع الذي نتج من هذا الأحتكار وتأخر إنشاء ليبان تبليكوم، وغيرها... أحدثت مشاكل، ولا سعما بالنسعة إلى مشروع خط الإنترنت الرقمي السريع (ADSL)، الذي بعد جزعاً

من خدمات الحزمة العريضة». ولفت إلى أن الهيئة لديها تحفظات على بعض الخدمات التي سيقدمها هؤلاء المرخص لهم، لكنه رأى أن هدف الهيئة إدخال القطاع الخاص إلى السوق «كي يستثمر ويؤسّس عدة معابر دولية من هذا النوع عبر أوجيرو». وتتوقع الهيئة أن يُمنح عبر أوجيرو». وتتوقع الهيئة أن يُمنح الحائزون على التراخيص حق امتلاك «المعابر الدولية» من دون حق البيع بالجملة لغيرهم، في انتظار انتهاء المدة الحصرية الممنوحة الوجيرو، أي حتى عام 2009.

وأكد شحادة أنه ليس هناك استثمارات حالية قامت بها الدولة في «معابر الاتحسال الدولية» (International) (Gateways)، وسبب ذلك قلة الموارد المالية العامة والأعباء التي تثقلها.

(الأخيار)